بيروت في ٢٠٠٩/١٠/١٢

بيان صادر عن نقابة الممرضات والممرضين في لبنان

عقد مجلس نقابة الممرضات والممرضين في لبنان اجتماعاً استثنائياً لعرض آخر تطورات التحرك التي تقوم به النقابات الطبية لمعالجة المشاكل التي يمر بها القطاع الصحي في لبنان وقد قرر المجلس ابقاء اجتماعاته مفتوحة وأصدر البيان التالي:

ان المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي في لبنان والتي تحولت الى أزمة صحية وطنية بامتياز قد دفعت بالنقابات الطبية الى التحرك ومن بينها نقابة الممرضات والممرضين لأن جزءاً كبيراً من هذه المشاكل قد انعكس سلباً على قطاع التمريض والعاملين فيه وأدى الى حرمانهم من أبسط حقوقهم المشروعة مما نتج عنه نقص حاد في عدد الممرضات والممرضين العاملين ضمن الأراضي اللبنانية بسبب الهجرة بحثاً عن ظروف عمل أفضل.

أمام هذا الواقع الأليم كان موقف النقابة بدعم مطالب المواطن اللبناني بحقه في الطبابة من جهة وبدعم المطالب المحقة للنقابات الطبية المعنية من جهة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الايجابي الذي تلعبه وزارة الصحة العامة من ناحية تطبيقها قرار مجلس الوزراء على تعرفة الوزارة ومن ناحية العمل على الزام كافة القطاعات والجهات الضامنة على تطبيقها أيضاً بالرغم مما يقف بوجه ذلك من صعوبات على كافة الأصعدة وانعكاس الوضع الاقتصادي والمالي على الوضع الصحي في ظل الشلل الحكومي وما يرافقه من تجاذبات.

وقد حرصت نقابة الممرضات والممرضين في كافة المراحل والازمات السابقة على المساهمة في انجاح كل دور ايجابي يساهم في حل المشاكل المطروحة وعلى الابتعاد عن كل دور سلبي ايماناً منها بأنه لن يؤدي الا الى المزيد من التشنجات والمضاعفات التي سيدفع ثمنها المواطن اللبناني كما يدفع ثمنها اليوم الممرضات والممرضين وكافة العاملين في القطاع الصحي، مع العلم ان النقابة في كافة مواقفها السابقة قد رفضت عدم إعطاء الممرضات والممرضين حقوقهم بحجة أن الصناديق الضامنة لم تسدد حقوق المؤسسات الصحية.

فنظراً لآخر المستجدات ولما سبقها من تحركات ومواقف، ترى النقابة وجوب تميّزها في مواقفها وتؤكد دعمها لكل المطالب المحقة ورفضها في الوقت ذاته الانزلاق في سجالات وتحديات قد تؤدي الى تضييع الهدف الحقيقي للتحرك اذ ان ما يعنيها أولاً هو الحفاظ على حقوق الممرضات

والممرضين والعمل على تحسين المهنة وأوضاع العاملين فيها كما كان يحصل دوماً بدعم من وزارة الصحة العامة وكافة القيمين على قطاع الصحي حيث تمثل النقابة جزءاً أساسياً منه.
آملين تجاوب جميع المعنيين وبذل المزيد من الجهود لتخطي الأزمة الحاصلة بما يحفظ حقوق الجميع.

النقيبة
كلير غفري زبليط